الهوية السياسية في نظريات الديموقراطية الشعبية
كارل شميت نموذجا

د. أشرف حسن منصور(*)

مقدمة

تتناول هذه الدراسة مفهوماً غاب عن أغلب النظريات السياسية المعاصرة من جراء سيطرة التوجه الليبرالي على هذه النظريات، وهو مفهوم الهوية السياسية، والمقصود بها هوية الشعب والدولة. هذه الهوية هي الأساس الأول لشرعية الدولة ذاتها ككيان سياسي، في تمييزها عن شرعية النظام السياسي الحاكم. شرعية النظام الحاكم أو الحكومة تأتي من تمثيلها لمن انتخبها وحسب. أما شرعية الدولة فلا تأتي من مبدأ التمثيل ولا من الحكم النيابي وآلياته، ولا من المؤسسات النيابية، بل تأتي من مبدأ الهوية، أي حالة التماهي بين الشعب والدولة التي هي التجسيد السياسي للسيادة الشعبية، لا مجرد الممثل لها أو النائب عنها. فإذا كانت الديموقراطية تعني في معناها الأصلي ومقصودها الأساسي حكم الشعب، فإن دولةً ديموقراطيةً لن تعني شيئاً آخر سوى الشعب وهو يحكم، أي هوية الحاكم والمحكوم؛ الديموقراطية إذن تفترض حالة التماهي الكامل بين الدولة والشعب.

ولا شك أن هذه الديموقراطية ليست هي الديوقراطية الليبرالية القائمة على مبدأ التمثيل، بل الديموقراطية الشعبية القائمة على مبدأ السيادة الشعبية الذي يتضمن في ذاته مبدأ الهوية. أما الليبرالية القائمة على مبدأ التمثيل فهي تفترض انفصالاً بين الحكم والمحكومين، وتفترض تشكيل كل واحد منهما لطرف في معادلة يحكمها عقد اجتماعي. وكل تمثيل يفترض ممثلاً ينوب عن من يمثله، ويكون هذا الذي ينوب عنه غائباً. التمثيل إذن يفترض حضور الممثل وغياب من يمثله، وبالتالي فالحكم التمثيلي النيابي ينوب عن شعب غائب في الأساس ولا يشارك

(*) أستاذ مساعد بقسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر.

مباشرة في العملية السياسية. عنصر الغياب هذا، والذي يحتفظ فيه الممثل أو النائب باستقلال سواء كان نسبياً أو مطلقاً عن ناخبيه، غير موجود في نظريات الديموقراطية الشعبية التي هي ديموقراطية مباشرة، وهو حالة ملازمة للديموقراطية الليبرالية وحدها ذات الأساس التمثيلي. الديموقراطية الشعبية هي الديموقراطية المباشرة دون وسائط، وهي تتطلب جمهوراً حاضراً وفاعلاً بطريقة مباشرة في العملية السياسية دون أن يسلم نفسه وإرادته لآخرين يمثلونه. وبدلاً من علاقة التمثيل والإنابة عن شعب غائب، والتي تكرس للانفصال الأصلي وللمسافة الفاصلة بين الحكم والمحكومين والتي تحاول أن تملأها المؤسسات النيابية، يقضي الحضور المباشر والفاعل للجمهور في العملية السياسية على كل الفواصل، مما ينتج في هوية بين الحكم والمحكومين.

تركز هذه الدراسة على الاتجاهات المعروفة في أدبيات الفكر السياسي بالديموقراطية الشعبية والسيادة الشعبية والشعبوية populism، لنستخرج منها مفهوم الهوية السياسية ونكشف عن دوره المحوري في هذا النوع من الديموقراطية. والمفكرون محل الدراسة والذين حملت أعمالهم تناولاً لهذا المفهوم هم جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨)، وإمانويل جوزيف سييز (١٧٤٨ - ١٨٣٦)، وكارل شميت (١٨٨٨ - ١٩٨٥)، وماكفيرسون (١٩١١ - ١٩٨٧)، وإرنستو لاكلاو (١٩٣٥ - ٢٠١٤).

الديموقراطية تفترض هوية الشعب والدولة

كل دولة تفترض كأساس لشرعيتها هوية ما مع شعبها، وخاصة الدولة الديموقراطية. فالديموقراطية حسب تعريفها الأصلي هي حكم الشعب، أو هي الشعب باعتباره حاكماً لنفسه. والدولة الديموقراطية وفق هذا التعريف تتضمن هوية الدولة والشعب، أو هوية النظام الحاكم مع الإرادة العامة للمحكومين. وقد عمل الشكل الليبرالي لممارسة السياسة والقائم على مبدأ التمثيل والنظام النيابي البرلماني على التعتيم على هذا المعنى الأصلي للديموقراطية والذي يتضمن هوية الشعب والدولة؛ كما عمل على التعتيم على جوهر الديموقراطية باعتبارها السيادة الشعبية[1]. ولم يظهر هذا المعنى الأصلي للديموقراطية والمتضمن للهوية والسيادة

(1) Negri, Antonio, Insurgencies. Constituent Power and the Modern State. Translated by Maurizia Boscagli. (Minneapolis and London: University of Minnesota Press, 1999), pp. 8-13, 29.

الشعبية إلا في الاتجاهات الناقدة لليبرالية وللنظام البرلماني الليبرالي، تلك الاتجاهات التي نعثر عليها لدى مجموعة من أعلام الفكر السياسي والمنظرين لمبدأ السيادة الشعبية، والذين ينتمون هم أنفسهم إلى توجهات سياسية مختلفة: كارل شميت باعتباره ممثلاً للهوبزية الجديدة، وماكفيرسون باعتباره ممثلاً للاشتراكية الجديدة، وأنطونيو نيجري أحد ممثلي تيار ما بعد الماركسية، وإرنستو لاكلاو باعتباره ممثلاً للنظرية الشعبوية Populism. سنحاول في هذه الدراسة التركيز على حضور مفهوم الهوية بالمعنى السابق الإشارة إليه لدى هؤلاء المفكرين باعتباره مميزاً للديموقراطية الشعبية ومواجهاً للديموقراطية الليبرالية.

التمييز بين الصديق والعدو كأساس للهوية السياسية للدولة

يتحدد الشكل السياسي للدولة على أساس تمييز نفسها عن عدوها. فالدولة الاشتراكية عدوها طبقي وهو الطبقة البورجوازية الرأسمالية ومن يمثلها من الدول الأخرى؛ والدولة القومية عدوها عدو قومي، وفي الغالب يكون هذا العدو إما قومية أخرى أو قوة داخلية لا تعترف بالقومية ولا بالدولة القومية مثل الإسلام السياسي أو قوى الاشتراكية ذات التوجه الأممي والامتدادات الدولية؛ ودولة الإسلام السياسي عدوها هو العدو الديني، مثل الدولة الإيرانية الشيعية التي عدوها هو الدولة الوهابية السنية، وهذه الدولة الوهابية عدوها هو العدو الشيعي والقومي وكل من يخالف مشروعها السلفي الوهابي؛ والدولة الأمريكية تدعي أن عدوها هو عدو الإنسانية وعدو حقوق الإنسان، نظراً لأنها تدعي لنفسها الدفاع عن الإنسانية وحقوق الإنسان، في حين أنها هي عدو الإنسانية الحقيقي. فعندما تعامل الدولة الأمريكية عدوها على أنه عدو الإنسانية، تقذف به خارج الإنسانية وتنزع منه كل حقوقه الإنسانية، وبذلك فهي تعطي لنفسها الحق في نزع صفة الإنسانية عن عدوها ثم تتخذ الحق في إفنائه التام، أو على الأقل في التدخل العسكري في أي دولة بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان، وتسمي هذا التدخل بالتدخل الإنساني Humanitarian Intervention في حين أنه في حقيقته عدوان إمبريالي همجي على شعوب ودول ذات سيادة. وفي هذا التوصيف يجب علينا الانتباه إلى أن الهوية السياسية للدولة تتحدد بتعريفها لعدوها، وحق تعريف العدو وتحديده من الأصل هو من الحقوق السيادية للدولة. ومعنى هذا أن الحق السيادي للدولة في تحديد العدو متضمن في هويتها السياسية.

المفاهيم الفرعية المشتقة من مفهوم الهوية:

إذا كان مفهوم الهوية هو المفهوم الأصلي والأساسي الذي يكمن تحت أي نظام ديموقراطي شعبي حقيقي، فإنه من أجل ذلك يعد مظلة تحتوي على عدد من المفاهيم الفرعية مثل: التجانس Homogeneity باعتباره أساس المساواة، واستبعاد وإقصاء اللامتجانس، وهو ما فعله الشعب المصري مع الإخوان المسلمين. هذا الاستبعاد كان ملازماً للنظم الديموقراطية منذ نشأتها لدى اليونان وحتى الآن. فالديموقراطية عند اليونان كانت للمتجانس، أي للمواطنين اليونانيين الذكور؛ أما اللامتجانس، أي اللامنتمي لهذه الفئة والمُستبعد من النظام الديموقراطي على الرغم من أن هذا النظام يحكمه، هو النساء والأطفال والعبيد والبرابرة. ويذكر شميت أن إنجلترا أيضاً تدعي أنها دولة ديموقراطية في حين أنها تستبعد، في عصر شميت، ٣٠٠ مليون من سكان مستعمراتها ولا تشركهم في نظامها «الديموقراطي» على الرغم من أنها تحكمهم. الديموقراطية إذن وفي سياقها التاريخي كانت تتأسس في إدماج المتجانس (أو المتجنس، صاحب الجنسية)، واستبعاد اللامتجانس، حتى ولو كان هذا اللامتجانس يبلغ من العدد مئات الملايين. أما الليبرالية التي تعامل كل الجنس البشري بالتساوي فهي لا تصلح أساساً للديموقراطية، وهي مجرد يوطوبيا ورفاهية فكرية.

في مقابل الليبرالية التي تفتقد لمفهوم واضح عن الهوية السياسية، من جراء معاملتها لأي مجتمع على أنه مجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى مقولة عامة مجردة هي «الإنسانية»، فإن الديموقراطية هي نظام عيني لحكم شعب يمتلك هوية واضحة المعالم وثابتة، قومية وتاريخية وثقافية. والنظام الديموقراطي عند شميت هو النظام الذي يسوده التجانس بين عناصره المكونة له؛ هذا التجانس المتوافر في شعب أو أمة تنتمي لقومية وتحوز على شخصية قومية خاصة بها. ويقول شميت إن نظاماً ديموقراطياً حقيقياً يمكنه أن يثبت قوته السياسية باستطاعته الحفاظ على هذا التجانس، وذلك باستبعاده لكل ما يهدد هذا التجانس[1]. فالديموقراطية إذا كانت هي «حكم الشعب»، فهي تتضمن بالضرورة استبعاد كل ما لا ينتمي إلى هذا الشعب، وفي نفس الوقت ضمه إلى الكيان السياسي للدولة. صحيح أنها قائمة على مبدأ المساواة، إلا أن

(1) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy. Translated by Ellen Kennedy. (Cambridge and London: MIT Press, 1985), p. 9.

المساواة فيها ليست مجردة ولا مطلقة، بل حصرية داخل أمة وشعب؛ وهي مساواة تستوعب في داخلها معاملة اللامتساوي باعتباره لامتساوياً، وتضمه في نظامها الحاكم باعتباره اللامتساوي. ويضرب شميت على ذلك مثالاً معاصراً له ويقول إن النظم الديموقراطية الحديثة قد أنشأت خارج حدودها السياسية مستعمرات ومناطق انتداب ومناطق حماية ومناطق تدخل وفق معاهدات تضم مئات الملايين من البشر الذين تعاملهم على أنهم لامتساوون مع مواطني دولتها ويختلفون في الحقوق والواجبات، لكنها تحكمهم رغم ذلك، وتطلق على نفسها بعد كل هذا «ديموقراطيات»[1]، وهو يقصد منها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وباقي الدول الغربية التي لديها مستعمرات خارج حدودها، وتضمها في نظام حكم واحد وكجزء من دولها «الديموقراطية».

نقد التوظيف الليبرالي لمبدأ الاقتراع العام

ينقد شميت المفكر القانوني الألماني ريتشارد توما (١٨٧٤ - ١٩٥٧) الذي ذهب إلى أن أي دولة تتخذ أساساً لها الحق في الاقتراع العام المتساوي هي دولة ديموقراطية. يذهب شميت إلى أن هذا التعريف للديموقراطية، إذا طبقناه بحذافيره، فلن تكون الدول الغربية ديموقراطية، لأنها لا تعطي هذا الحق لسكان المستعمرات[2]. والحقيقة أن الشرط الذي تضعه هذه الدول لمنحها حق الاقتراع العام لسكان المستعمرات ينزع عنهم هويتهم القومية الأصلية. فإذا أرادت فرنسا إعطاء هذا الحق لمستعمراتها في المغرب العربي مثلاً، فيجب على سكانه أن يعترفوا بالدستور الفرنسي وبالنظام القانوني الفرنسي، ويتركوا شريعتهم الإسلامية ويتخلون عن هويتهم العربية، بحيث يكونون مواطنين فرنسيين تنطبق عليهم حقوق وواجبات المواطنة الفرنسية كي يصيروا جزءاً من الدولة الفرنسية. فالانضمام للديموقراطية الفرنسية يكون على حساب الهوية القومية والدينية، فإما أن يكونوا فرنسيين ويتخلون عن العروبة والإسلام، أو أن يظلوا عرباً ومسلمين ويفقدوا الأمل في ضمهم للديموقراطية «الفرنسية» والحصول على مساواة مع المواطنين الفرنسيين. وهذا هو ما كان يقصده شميت من أن النظام الديموقراطي يتضمن استبعاد اللامتجانس واللامتساوي.

(1) Ibid: p. 10.

(2) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 10.

ويميز شميت بين الحق المتساوي في التصويت لدى الليبرالية ولدى الديموقراطية، ويقول: **«إن الاقتراع العام والمتساوي تابع لمساواة جوهرية داخل دائرة المتساوين، ولا يخرج عن هذه المساواة. إن الحقوق المتساوية يصير لها معنى حيث يكون هناك تجانس. لكن الاستعمال الحالي للاقتراع العام يتضمن شيئاً آخر: كل شخص بالغ، باعتباره شخصاً وحسب، يجب باعتباره كذلك، أن يكون متساوياً سياسياً مع كل شخص آخر. وهذه فكرة ليبرالية وليست ديموقراطية؛ إنها تحل ديموقراطية للإنسانية كلها محل الديموقراطيات السابقة عبر التاريخ والقائمة على مساواة جوهرية وتجانس»**[1]. ولذلك أقول إن الأيديولوجيا الليبرالية على النمط الأمريكي هي الأنسب لإدخال الإسلاميين في العملية السياسية وفي الدولة. فهذا النوع من الليبرالية هو الذي يتيح للإسلاميين لأن يكونوا جزءاً من عملية «ديموقراطية».

المعنى الشعبوي للمساواة

الديموقراطية تفترض تجانس شعب ما، والتجانس يفترض هوية قائمة على الاشتراك في الحيز الجغرافي والقومية واللغة والتراث القومي والتاريخ المشترك. أما الاعتراف بالاختلاف فهو ليبرالية وليس ديموقراطية. يقول شميت: **«إن مساواة كل الأشخاص باعتبارهم أشخاصاً ليس ديموقراطية بل هو نوع معين من الليبرالية؛ وهي ليست شكلاً للدولة State Form، بل هي أخلاق إنسانوية - فردية ونظرة [يوطوبية] للعالم. والديموقراطية الجماهيرية الحديثة قائمة على الخلط بين الاثنين»**[2]. ومن هنا فإن الليبرالية لا تستطيع إنتاج شكل سياسي للدولة، لأنها عامة وبدون تمييزات عينية، أي بدون طعم وبدون لون وبدون رائحة ومنزوعة الدسم. الديموقراطية إذن متوافقة تماماً مع الاختلاف واللاتجانس، بل هي قائمة عليهما، وبالتالي نقول إن استبعاد الإسلاميين من العملية السياسية ديموقراطي تماماً، بل هو جوهر الديموقراطية، أما إدراجهم فهو عصف بالديموقراطية.

الهوية السياسية باعتبارها وعيا ذاتيا للشعب

يقول شميت بأسلوب الفلسفة الألمانية العميق والمركز: **«إن التجانس المرفوع إلى هوية**

(1) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, pp. 10 - 11.

(2) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 13.

يفهم ذاته بالكامل من داخل ذاته»[١]؛ أي أنه لا يعرف ذاته من خارجه بل من داخله. بمعنى أن شعباً متجانساً عندما يشعر بذاته من خلال هذا التجانس، ويرفع هذا الشعور الذاتي إلى مرتبة الفعل السياسي ويتحول إلى هوية سياسية، يكون هذا الشعب مانحاً ذاته هوية خاصة به؛ هذه الهوية هي التي تحوله في فعله السياسي إلى قوة تأسيسية مقررة لمصيرها وحاكمة لذاتها ومنتجة من ذاتها لشكل الدولة الذي تريده وللنظام الدستوري والقانوني المناسب لها[٢]. هنا يقدم لنا شميت فينومينولوجيا تكون الإرادة العامة الشعبية، وهي فينومينولوجيا مفتقدة في أدبيات الفكر السياسي من جراء سيطرة الليبرالية بنزعتها الفردية وتوجهاتها الهيدونية والأنانية. الديموقراطية حسب هذا الوصف تكون قائمة على الهوية الذاتي والوعي الذاتي للأمة، ودائماً ما تكون قصرية وحصرية، أي أنها تقصي اللامتجانس وتحصر النظام الديموقراطي في دائرة المتجانس وحدها. ربما كان شميت يقصد بمفهومه عن اللامتجانس اليهود والأجناس الشرق أوروبية بهذا الكلام، لكن نظريته ليست عنصرية كما تبدو، بل سياسية خالصة، تفيدنا في فهم أفضل للديموقراطية بعد ما تعرضت له من تشويهات ليبرالية.

العقد الاجتماعي مفهوما من داخل الإرادة العامة

يصحح شميت سوء الفهم الذي علق دائماً بنظرية العقد الاجتماعي عند روسو والذي ربطها بالفردية وبالتصور التعاقدي للسلطة والذي ينظر إليها على أنها تعاقد بين أفراد مجردين، مستبعدة بذلك انتماءاتهم القومية، ويربط العقد الاجتماعي الروسوي بمفهوم روسو عن الإرادة العامة. يقول شميت: **«إن فكرة تعاقد حر بين الكل تأتي من عالم نظري مختلف تماماً، حيث يُفترض وجود مصالح واختلافات ونزعات أنوية egoisms متعارضة ومتواجهة. هذه الفكرة تأتي من الليبرالية. أما الإرادة العامة كما رسمها روسو فهي في حقيقتها تجانس. وهذه في الحقيقة ديموقراطية تلقائية»**؛ بمعنى أنه بمجرد ما أن نفترض وجود إرادة عامة في شعب ما، تأتي هذه الإرادة العامة معها بمفهوم الديموقراطية باعتبارها ضرورة تجسُّد هذه الإرادة العامة في نظام سياسي. الإرادة العامة مبدأ ينتج الديموقراطية تلقائياً، لا اصطناعياً كما في نظرية

(1) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 14.

(٢) وجدت هذه الفكرة الصياغة الكلاسيكية لها على يد سييز، انظر:

Emmanuel Joseph Sieyès: «What is the Third Estate", in Political Writings. Translated by Michael Sonenscher. (Indianapolis/ Cambridge: Hackett, 2003), pp. 144 ff.

العقد الاجتماعي الإنجليزية. «**فوفق كتاب العقد الاجتماعي لروسو، فإن الدولة بالتالي لا تستند على عقد بل على تجانس**»، ذلك التجانس الذي يقوم عليه إمكان الإرادة العامة من الأصل، بمعنى أن الإرادة العامة ذاتها، والتي هي أساس أي نظام ديموقراطي، تفترض وجودياً وأنطولوجياً وماهوياً وجود تجانس ما لدى الشعب. فالشعب المتجانس هو وحده الذي يحوز على إرادة عامة، هو الذي يستطيع إيجاد إرادة عامة من ذاته ومن وعيه السياسي الذاتي بنفسه. «**ومن هنا تنشأ الهوية الديموقراطية بين الحاكم والمحكوم**»[١]. ويربط شميت تصوره عن الديموقراطية باعتبارها هوية الحاكم والمحكوم بنظرية بوفندورف[٢] الذي سبق وأن قدم نفس التعريف، ويستشهد به شميت لتدعيم نظريته. يقول شميت تعبيراً عن فكرة بوفندورف: «**في نظام ديموقراطي، حيث يكون هؤلاء الذين يأمرون وهؤلاء الذين يطيعون في هوية واحدة ومتماهين، فإن صاحب السيادة الذي هو مجلس مكون من كل المواطنين، يمكنه أن يغير القوانين والدساتير بإرادته [أو أن يصنعها ابتداءً]؛ أما في نظام ملكي أو أرستقراطي، حيث يكون هناك البعض الذي يأمر والبعض الآخر الذي يطيع، فإن عقداً متبادلاً يكون ممكناً وفق بوفندروف، وكذلك يكون القيد على سلطة الدولة ممكناً**»[٣]، من جراء أن العقد هو عقد تقييد لسلطة الحاكم من قبل المحكومين. العقد إذن، والعقد الليبرالي بوجه خاص، يفترض لامساواة بين الحاكم والمحكوم، ويفترض أن الذي يحكم هو فئة مختلفة عن المحكوم، أي يفترض اللامساواة الأصلية بين الطرفين، أي يفترض اللاديموقراطية من الأصل.

---

(1) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 14.

(٢) صمويل بوفندورف Samuel Pufendorf (١٦٣٢ - ١٦٩٤)، مفكر قانوني وفيلسوف واقتصادي ألماني، أحد أشهر منظري مبدأ الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي. أثر في كل فلاسفة السياسة التالين له.

(3) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, pp. 14 - 15.

النص الذي عدله شميت من كتاب بوفندورف «في قانون الطبيعة والأمم» De Jure Naturae et Gentium (١٦٧٢) هو: «... **إن الفاصل بين السيادة المطلقة والمقيدة لا يمكن تعيينه في النظم الديموقراطية... فبما أن المجلس الذي تتجسد فيه السيادة مكون من كل المواطنين، وبما أنه لا أحد خارج هذا المجلس، فليس هناك أي قيد يمنع لأعضاءه من أن يعدلوا القوانين أو يغيروها وقتما أرادوا**»، بمعنى أن الهيئة السياسية التي تضم كل مواطني الدولة تتجسد فيها السيادة ويكون من حقها ممارسة كل حقوق السيادة وأهمها حق إملاء القوانين، أي الحق الديكتاتوري في ممارسة السلطة المطلقة المرتبطة بالسيادة.

Pufendorf: «On the Law of Nature and of Nations in Eight Books", Book vii, ch.6, sec.8; in The Political Writings of Samuel Pufendorf. Edited by Craig L. Carr, translted by Michael J. Seidler. (New York: Oxford University Press, 1994), p. 233.

المواجهة بين البرلمان والإرادة الشعبية

يقول شميت: «**إن الديموقراطية الجماهيرية Mass Democracy الحديثة باعتبارها ديموقراطية، تسعى لتحقيق هوية بين المحكوم وعملية الحكم، وهي بالتالي تواجه البرلمان باعتباره مؤسسة غير قابلة للاستيعاب وعتيقة**»؛ فهي مؤسسة غير قادرة على استيعاب المعنى الجديد للديموقراطية «الشعبية» Mass، التي يسميها شميت هنا «الجماهيرية». «**فإذا أخذنا الهوية الديموقراطية بجدية، إذن ففي حالة طارئة لن تستطيع أي مؤسسة دستورية أن تقف في مواجهة إرادة الشعب، بصرف النظر عن طريقة تعبيره عنها. ففي مواجهة إرادة الشعب، خاصة إذا كانت هذه المواجهة من مؤسسة قائمة على النقاش بين ممثلين مستقلين [البرلمان]، ففي هذه الحالة ليس هناك مبرر لوجود هذه المؤسسة، على الأقل لأن الاعتقاد في جدوى النقاش ليس ديموقراطياً بل هو ليبرالي في الأصل**»[1]. فالشعب لا يناقش، إنه يقرر فقط. فبما أن الشعب هو صاحب السيادة، فإن صاحب السيادة يمارسها وحسب، دون نقاش مع أحد. وصاحب السيادة لا يناقش. فالنقاش يكون بين طرفين، يمثل كل طرف منهما مصلحة مواجهة لمصلحة الطرف الآخر؛ أما الشعب فليس هناك طرف في مواجهته ولا يتفاوض مع أحد على مصالحه، إنه يقررها وحسب، وليست هناك مصلحة أخرى يتناقش معها، فالمصلحة في الديموقراطية الشعبية واحدة وواضحة وهي مصلحة الشعب. إن التفاوض على مصلحة الشعب هو إنقاص منها وتلاعب بها. المصلحة في الديموقراطية هي المصلحة الشعبية، الشعب هو الذي يقررها ويفرضها بإرادته الحرة. الشعب هو الديكتاتور الحقيقي، والديكتاتور يملي إرادته ويأمر ويقرر، ولا يناقش. أما الحالة الطارئة التي يتحدث عنها شميت فهي تشمل الثورات أو خطر العدوان الخارجي أو خطر الحرب الأهلية (لا وقوعها)، ففي هذه الحالات يكشف الشعب عن إرادته الحقيقية، وعن نفسه من حيث إنه هو صاحب السيادة الحقيقي.

يقول شميت: «**إن أزمة النظام البرلماني المقدمة هنا تستند على حقيقة أن الديموقراطية والليبرالية يمكنهما أن يتحالفا لبعض الوقت... لكن بمجرد ما أن يحوز النظام البرلماني على السلطة، فيجب على الديموقراطية الليبرالية أن تقرر وتحسم أمرها بين عناصرها**»[2]. وعناصرها

(1) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 15.

(2) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, P. 15.

المكونة لها والتي تكون في حالة اختلاط أصلي هي عناصر بورجوازية تهدف تقييد سلطة الدولة لمصلحة الطبقة البورجوازية، وعناصر ديموقراطية شعبية مطالبة بالمزيد من الحقوق الاجتماعية. وقصد شميت هنا أن هاتين المجموعتين من العناصر متناقضتان وتواجه بعضها البعض، ويجب بالتالي الحسم والفصل بينها، ذلك لأن تحالف البورجوازية مع الطبقات الشعبية كان مؤقتاً ومشروطاً بالمواجهة مع الأنظمة الملكية المطلقة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[١]، أما بعد زوال مبرر ذلك التحالف التاريخي المؤقت بينهما، فإن على النظام البرلماني الناتج من هذا التحالف أن يحسم أمره، فإما أن يظل ممثلاً لمصلحة البورجوازية أو يصير منفتحاً على الديموقراطية الشعبية. (حول التناقض الأصلي بين الليبرالية والديموقراطية انظر الجزء الذي كتبناه من بوبيو، وحول التحالف المؤقت، انظر كتاب ماكفيرسون).

الديمقراطية هي المساواة بين المتساويين من الأصل. والمتساوون من الأصل هم المتجانسون: مواطنو أمة واحدة ينتمون لقومية واحدة أو شعب واحد (في حالة وجود أكثر من قومية لكن اتحادها في شعب واحد على شاكلة الشعب السويسري المكون من قوميات ألمانية وفرنسية و إيطالية). الديموقراطية الحقيقية لا يمكن إلا أن تكون ديموقراطية شعبية على خطوط السيادة الشعبية، داخل قومية معينة أو شعب معين. يقول شميت: «**في نظام ديموقراطي ليس هناك سوى المساواة بين المتساويين، و إرادة هؤلاء الذين ينتمون إلى المتساويين. أما باقي المؤسسات [وعلى الأخص البرلمان]، فهي تحول نفسها إلى أدوات نفعية تقنية ليس في مقدورها مواجهة إرادة الشعب، بأي صورة يعبر بها الشعب عن هذه الإرادة، بما تتضمنه هذه الإرادة من قيم ومباديء خاصة بها**»[٢]؛ هذه القيم والمباديء الخاصة بالإرادة العامة الشعبية هي على النقيض التام من القيم والمباديء الحاكمة للبرلمان. فالإرادة الشعبية علنية ولا تعرف حدوداً وقيوداً، في حين أن البرلمان يقيد الإرادة الشعبية بأن يمنح الحصانة لأعضائه، وهي حصانة من الإرادة الشعبية في الأساس. والبرلمان من حقه تفويض بعض سلطاته لطرف ثان غير منتخب من الشعب، يختاره بنفسه في صورة لجان فرعية على سبيل المثال، وهذا توسيع لسلطات البرلمان خارج حدود صفته النيابية الخالصة، إذ صار من حقه تفويض بعض السلطة التي أعطاها

---

(١) الدراسة التالية هي من أحدث الدراسات التي ركزت على هذه الفكرة ووسعتها للغاية: Davidson, Neil, How Revolutionary Were the Bourgeois Revolutions?. (Chicago: Haymarket Books, 2012).

(2) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, P. 16.

له الشعب لطرف لم ينتخبه الشعب. والبرلمان قائم على الاعتقاد في إمكان حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حلاً سياسياً، في حين أن المشكلات الاجتماعية حلها اجتماعي والمشكلات الاقتصادية حلها اقتصادي، لكن البرلمان يحل السياسة محل المجتمع والاقتصاد. والبرلمان قائم على التفاوض والاتفاقات والمساومات والحلول الوسطى، في حين أن الإرادة الشعبية لا تعرف التفاوض ولا تعترف بالمساومات والحلول الوسطى، بل تعرف الحلول النهائية الجذرية وتفرض نفسها بالقوة، قوة الشعب.

المواجهة بين السيادة الشعبية والليبرالية

ينقد شميت مفهوم الشعب ومفهوم الإرادة العامة الانتخابية في النظم الليبرالية بقوله: «إن الشعب يوجد فقط في مجال العلن publicity. أما الرأي الغفل لمائة مليون شخص فلا هو بإرادة شعب ولا هو برأي عام. إن إرادة الشعب يمكنا أن تعبر عن نفسها في هذا الأسلوب بالطبع»، لكنها ليست محصورة في هذا الأسلوب وحده، إذ يمكنها التعبير عن نفسها بأي طريقة يشاءها الشعب، من خلال التأييد الشعبي لحاكم ما أو لمصلحة ما، أو من خلال شيء بديهي مثل الاستقلال عن المستعمر أو العدو الإمبريالي بكافة صور هذا الاستقلال، أو من خلال مطالب جماهيرية بديهية (مثل المطالبات الجماهيرية التي تظهر في الحشود الشعبية الضخمة في صورة شعارات: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية، الشعب يريد إسقاط النظام). إن إرادة الشعب تنكشف على نحو أفضل بهذه الطرق، لا بالآلية الحسابية التي لديموقراطية الصندوق الانتخابي، والتي يطلق عليها حالياً حكم الصندوق أو الصندوقراطية Boxocracy. **«كلما كان الشعور الديموقراطي قوياً، كلما كان الوعي بأن الديموقراطية هي شيء أكثر من مجرد نظام من الاقتراع السري أشد. فبالمقارنة بديموقراطية مباشرة، لا في معناها التقني وحسب بل في معناها الحيوي، يظهر البرلمان على أنه آلة مصطنعة، منتجة من قبل الاستدلال الليبرالي [في مقابل الحدس الجماهيري المباشر]، في حين أن الطرق الديكتاتورية والقيصرية لا تنتج تأييد الشعب وحسب، بل يمكنها كذلك أن تكون التعبير المباشر عن جوهر الديموقراطية وقوتها»**[1].

يقول شميت: **«إن اللجنة committee [التي يشكلها البرلمان] لا تمثل. إنها بالأحرى تعبير**

(1) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, pp. 16-17.

تابع dependant exponent لمركب أكبر يشكل اللجنة لأسباب عملية تقنية. والبرلمان باعتباره ممثلاً للشعب ليس لجنة للشعب [لجنة شعبية]، كما أنه ليس واحداً من الناخبين»[1]؛ أي أنه لا يخضع لاختيار الشعب، فالشعب لا يُسأل هل يريد برلماناً أم لا، فمبرر وجوده تقني بحت. البرلمان إذن ليس جمعية وطنية وليس مجلساً شعبياً، لأن الجمعية الوطنية جزء من كل أكبر منها، هي الجزء المفوض بوضع دستور ونظام سياسي للبلاد. والجمعية الوطنية مفوضة بصلاحيات تنفيذية وتشريعية واسعة للغاية، فجوهرها هو التفويض الشعبي وهو مصدر شرعيتها، أما البرلمان فليس مفوضاً بل هو يمثل فقط، ولذلك فهو محدود دائماً في سلطاته وفي عمله، إذ لا يستطيع وضع دستور ولا إيقاف دستور ولا تعديل دستور، وذلك بسبب أنه ليس مفوضاً بذلك بل هو يمثل فقط. التفويض إذن يعبر عن مبدأ الهوية الديموقراطية أكثر من التمثيل.

المعنى الشعبوي للقانون وللسلطة التشريعية

في الانتخابات التشريعية يكون المجلس التشريعي منتخباً من الشعب، أو بمعنى آخر فإن كل الأنظمة الديموقراطية تنص على أن السلطة التشريعية يجب أن تكون منتخبة من الشعب، وهذا يعني أن القانون «هو» إرادة الشعب، أي أن القانون يكون في حالة هوية كاملة مع إرادة الشعب لأن السلطة التي تضع القانون منتخبة من الشعب. والسلطة التشريعية المنتخبة من الشعب هي التي تضمن هذه الهوية، أي تضمن أن ما يصدر من قوانين عن طريق هذه السلطة المنتخبة يتفق مع إرادة الشعب الذي انتخبها من البداية. وبالتالي فالهوية بين القانون وإرادة الشعب هي المسلمة التي يستند عليها أي نظام ديموقراطي بصرف النظر عن نوعه، أكان ليبرالياً أو شعبوياً[2]. مبدأ الهوية إذن داخل في صميم العملية الإجرائية الديموقراطية ذاتها. هذه الهوية المبتغاة بين إرادة الشعب والقانون كان روسو قد نظّر لها في البداية، ثم سييز، خاصة في تناوله للسلطة التمثيلية وتوصيته بمجلس وطني أو جمعية وطنية أثناء الثورة الفرنسية[3].

(1) Schmitt, Constitutional Theory, p. 247.

(2) Schmitt, Constitutional Theory. Translated and ed. By Jeffrey Seitzer. (Durham/ London: Duke University Press, 2008), p.97 ff, 140 ff. Cf., Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 26.

(3) Joseph Sieyès: «What is the Third Estate", pp. 103 ff.

كما ينطوي توسيع قاعدة حق التصويت خلال القرن التاسع عشر على قصد أساسي وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من الهوية بين الشعب والدولة. فنظم الحكم الأوروبية في ذلك العصر، وتحت ضغط من المطالبات الشعبية بمزيد من الديموقراطية والمشاركة، اضطرت إلى توسيع قاعدة التصويت وذلك كي تظهر بصورة أكثر ديموقراطية، لعلمها التام أن هوية الشعب والدولة هي ما يكمن تحت أي نظام ديموقراطي، ولعلمها كذلك بأن الديموقراطية في معناها الحقيقي هي السيادة الشعبية. لم تكن النظم السياسية الأوروبية ديموقراطية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بل كانت ليبرالية، واضطرت من جراء ثورات الشعوب الأوروبية وضغط الحركات الاشتراكية إلى توسيع حق التصويت وجعله يشمل كل الشعب بما فيه الطبقة العاملة. والمعنى الذي كان سائداً للديموقراطية آنذاك باعتبارها مشاركة الطبقات الشعبية في النظام السياسي كان هو الآخر يفترض الديوقراطية باعتبارها هوية الإرادة العامة والنظام السياسي[1]. ويقول شميت إن إشراك الشعب على نحو متزايد التوسع في العملية الانتخابية كان يستند على سلسلة من الهويات: «**ينتمي إلى هذه السلسلة، هوية المحكومين والحكام، وهوية الشعب وممثليه في البرلمان، وهوية الدولة والقانون، وأخيراً هوية بين الكم (الأغلبية العددية) والكيف (عدالة القوانين)**»[2]، بحيث تكون القوانين أكثر عدلًا عندما تكون صادرة عن أغلبية عددية أكبر من الناخبين.

ويقول شميت إن هذه الهوية الديموقراطية يمكن أن تعبر عن نفسها بأي طريقة كانت وهي ليست مقيدة بطريقة خاصة أو بأسلوب معين[3]. بمعنى أنه إذا فرضنا على الهوية الديموقراطية أن تتقيد بشكل واحد فقط وهو الشكل البرلماني لكان معنى ذلك أننا حذفنا أي شكل آخر من الهوية أو التماهي بين الشعب ونظام الحكم وسحبنا منه الشرعية، ولحصرنا الديموقراطية في أحد أشكالها التاريخية المحدودة وهو الشكل البرلماني الذي يتم اختزاله في الصندوق الانتخابي، ولقلنا إن الشعب ليس من حقه أن يكشف عن إرادته إلا بصندوق الانتخابات، وهو ما يسمى حاليا «حكم الصندوق» أو الصندوقراطية Boxocracy. هذا التقييد لإرادة الشعب بالآليات الانتخابية على النمط الليبرالي، الصندوقي التمثيلي، هو خصم

(1) C. B. Macpherson, The Real World of Democracy. (Toronto: The House of Anansi Press, 2006; Lectures delivered 1965), pp. 12-16.

(2) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 26.

(3) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 27.

من السيادة الشعبية التي من حقها أن تعبر عن نفسها بأي طريقة أخرى تختارها غير الصندوق الانتخابي، مثل الثورة أو آليات الديموقراطية المباشرة مثل المجالس الشعبية[١]، أو الحكم الذاتي المتدرج في هيئات تمثيلية هيراركية، إلخ.

الهوية الديموقراطية والديكتاتورية

مبدأ الهوية الديموقراطي يمكن أن يعبر عن نفسه بانتخاب الشعب لهيئة تمثيلية مكونة من مئات الأعضاء، وهو البرلمان، كما يمكن أن يعبر عن نفسه بانتخاب شخص واحد فقط يمنحه سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة. الديكتاتورية إذن ليست متناقضة أبداً مع الديموقراطية ولا مع مبدأ الهوية والسيادة الشعبية عند شميت، بل هي في بعض الحالات الاستثنائية تكون هي الطريقة الوحيدة للتعبير عن إرادة الشعب والأداة الأنسب لتنفيذ إرادته. ويقول شميت إنه إذا كانت الديكتاتورية هي الحق المطلق في إملاء القوانين dictate، فإن الشعب حسب أي نظرية ديموقراطية هو من له هذا الحق المطلق، هو الديكتاتور الحقيقي. الديموقراطية هي ديكتاتورية الشعب. وإذا أراد هذا الشعب منح حقه الديكتاتوري هذا في وضع القوانين لشخص واحد ينوب عنه، فهذا من حقه، ولن تكون الديكتاتورية المنتخبة من الشعب متناقضة أبداً مع إرادة هذا الشعب ومع سيادته الشعبية، بل ربما تكون هي الوحيدة المعبرة عن الإرادة الشعبية والسيادة الشعبية في بعض الحالات الاستثنائية، لكن الفاصلة والحاسمة في تاريخ أي شعب، خاصة الثورات[٢]. لقد كانت الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء الثورة الفرنسية تمتلك هذا الحق على أساس تمثيلها للسيادة الشعبية، وكانت تمتلك أيضاً السلطة التنفيذية المطلقة التي من ضمن حقوقها منح سلطات تنفيذية واسعة لمفوضين تختارهم لإنجاز مهام معينة أو لاتخاذ إجراءات ضرورية للحفاظ على الجمهورية[٣]. ويجب الانتباه هنا إلى أن الحالة الاستثنائية التي يقصدها شميت والتي تمكن الشعب من اختيار هيئة أو مجلس أو جمعية أو حتى شخص يمثله بصلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة، ليست كما يدل عليه المعنى

(1) C. B. Macpherson, The Life and Times of Liberal Democracy. (Oxford/ New York/ Toronto: Oxford University Press, 1977), pp, 108-115.

(2) Negri, Antonio, Insurgencies. Constituent Power and the Modern State, pp. 10-14, 20-24.

(3) Carl Schmitt, Dictatorship. From the Origin of the Modern Concept of Sovereignty to Proletarian Class Struggle. Translated by Michael Hoelzl and Graham Ward. (Cambridge and Malden: Polity Press, 2014), pp. 132 ff.

الحرفي للحالة الاستثنائية؛ فهذه الحالة إذا كانت حالة ثورة فلن تكون استثناءً، بل ستكون اللحظة التأسيسية لنظام ودستور جديد، وهي لن تكون استثنائية إلا من جهة استثنائية اللحظة التأسيسية، فهي استثنائية لكونها تأسيسية ولا تتكرر[١]. اللحظة التأسيسية المصاحبة لثورة تريد وضع نظام ودستور جديد هي لحظة استثنائية، لأنها نادرة الحدوث في تاريخ الأمم، وغير متكررة كثيراً، ويمكن ألا تتكرر على الإطلاق إذا لم يقم الشعب بثورة أخرى غير ثورته الأولى كما في حالة الولايات المتحدة التي لم تعرف في تاريخها إلا ثورة واحدة ونظاماً سياسياً ودستوراً واحداً منذ تأسيسها.

وبما أن الشعب هو القوة التأسيسية، فإن فعل هذه القوة يظهر عند انهيار نظام قديم وإبطال دستوره بثورة ووضع نظام ودستور جديد. القوة التأسيسية للشعب لا تظهر بكاملها ووضوحها إلا في ثورة تنشيء نظاماً جديداً[٢]؛ ولهذا السبب فإن السلطة الديكتاتورية دائماً ما تظهر عشية كل ثورة. فديكتاتورية كروموبل قامت على أساس الثورة الإنجليزية، وديكتاتورية الجمعية الوطنية كانت نتاجاً للثورة الفرنسية، وديكتاتورية المجلس العسكري المصري، أي حيازته للسلطتين التشريعية والتنفيذية، كانت نتاجاً لأحداث ٢٥ يناير، والمجلس الثوري الأمريكي الذي وضع للولايات المتحدة نظامها السياسي ودستورها القائم حتى الآن كان مجلساً ديكتاتورياً، أي بصلاحيات مطلقة تأسيسية وتشريعية وتنفيذية. صحيح أن اللحظة الاستثنائية التي تجعل من مجلس أو جمعية ما ديكتاتوراً نادرة في حياة الشعوب، إلا أنها هي اللحظة التأسيسية الأولى التي لا تتكرر، والتي تضع نظاماً ودستوراً يعمل بتلقائية حسب منطقه الداخلي دون تدخل من سلطة ما بعد ذلك، وبعد أن تستقر الدولة وتصل إلى الحالة العادية المعيارية التي يكون الدستور والقانون فيها يعملان بتلقائية.

الديموقراطية والإرادة الحرة

وفي سياق العملية الديموقراطية ذاتها، يواجه مبدأ الهوية إشكالية عويصة. فإذا كانت الديموقراطية تعني إرادة الشعب، فكيف ستُحدَّد هذه الإرادة؟ ومن الذي سيكون من حقه تحديد إرادة الشعب؟ الإجابة المنطقية المباشرة على هذا السؤال هي أن الشعب هو الذي يحدد

(1) Ibid: pp. 123-124.

(2) Negri, Antonio, Insurgencies, pp. 23-24.

إرادته بنفسه. لكن الشعب يمكن أن يتم خداعه وتزييف وعيه، ويمكن أن يتم التلاعب بإرادته عن طريق استمالة الشعب بالوعود أو بالدين أو بالرشاوى الانتخابية. فعن طريق البروباجاندا والزعماء الديماجوجيين يمكن خداع الشعب بسهولة، وتقوم وسائل الإعلام بذلك حالياً. وبالتالي فالشعب الذي يكون من حقه أن يحدد إرادته بنفسه يجب أن يكون حراً وواعياً ومُسيساً من البداية. لكن كيف نطبق الديموقراطية في شعب غير ديموقراطي من الأصل؟ إذا كان أمامنا شعب لا يؤمن الديموقراطية ولا يعرف ما هي والذي ينقصه الوعي السياسي و يفتقد الحرية، ليست له إرادة حرة، لأن ما يسمى بالإرادة الشعبية التي هي أساس الديموقراطية يجب أن تكون إرادة حرة من الأصل. أما الشعب المستعبد الذليل المسيطر عليه من قوى غريبة عنه فليس حراً، وبالتالي لا يمكن أن نقول عنه أنه يمتلك إرادة شعبية، ولا يمكن أن يكون ديموقراطياً. ولذلك فكي تكون هناك إرادة شعبية من الأصل، يجب تحرير الشعب أولاً وتخليصه مما كل ما يكبل إرادته من قوى اقتصادية أو مذهبية أو استعمارية. وهذه هي المهمة الأولى الملقاة على عاتق أي سلطة سياسية تريد لشعبها أن يكون حراً بإرادة حرة، وهي تخليصه من كل ما يهيمن عليه. فالشرط القبلي الضروري للديموقراطية هو تخليص الشعب من نمط الهيمنة السائد في كل عصر، ونمط الهيمنة السائد في عصرنا هو الهيمنة الأمريكية، والتخلص منها هو شرط الديموقراطية. لكن يقدم الليبراليون أنفسهم على أنهم هم الذين سيعلمون الشعب الديموقراطية، لكنني أعتقد أنهم لا يفهمون ما هي الديموقراطية، كما أنهم لا يستطيعون أن يعلموا الشعب أي شيء. الأمر يتوقف على تشكيل الإرادة الشعبية من الأصل، ولا يقدر أحد على هذه المهمة سوى سلطة سياسية وطنية.

التبرير الشعبوي للديكتاتورية

إن المبرر الأصلي للحكم البرلماني مبرر تقني؛ هذا المبرر التقني يمكن استخدامه وبنفس المنطق لتبرير الديكتاتورية الشعبية. فلأن الشعب لا يستطيع الاجتماع في مكان واحد ليقرر مصيره ويحكم نفسه، فقد استدعت الضرورة وجود ممثلين لهذا الشعب عددهم قليل، ينوبون عنه في الاجتماع التشريعي وفي الحكم. لكن نفس هذا المبرر التقني يمكن أن يبرر وجود ممثل واحد للشعب ينوب عنه نظراً لنفس الضرورة ولنفس الاستحالة السابقة؛ فإذا استحال اجتماع عدد يبلغ ٤٠٠ أو أكثر من ممثلي الشعب في مكان واحد، و إذا تحقق هذا الاجتماع ولم يسفر

عن حل المشكلة القائمة أو التعامل مع الأزمة الطارئة ولم تتحقق الإرادة الشعبية من هذا الاجتماع، فمن الضروري أن توضع السلطات في يد فرد واحد يكون مفوضاً من الشعب لاتخاذ القرارات الحاسمة في الحالة الاستثنائية؛ كما يمكن أن يسلم المجلس النيابي المنتخب من الشعب سلطاته لشخص مفوض يمنحه سلطات غير مقيدة لإنقاذ الدولة. إن الديكتاتورية لا تتناقض أبداً مع مبدأ الحكم النيابي[1]، لأن هذا المبدأ يقوم على إنابة عدد من الأفراد عن الشعب في التشريع والحكم، وما يقوم به هذا العدد من الأفراد يمكن أن يقوم به فرد واحد، فسيكون هو الآخر نائباً عن الشعب. بل إن هذا الفرد الواحد يمكن أن يعبر عن إرادة الشعب بأفضل من تعبير عدد الأربعمائة نائب أو أكثر. كما أن الحكم النيابي يمكن أن يتطور تلقائياً ومن داخله بفعل الأزمات إلى تفويض سلطاته كلها لمفوض بصلاحيات واسعة مطلقة.

استقلال البرلمان عن الرقابة الشعبية

في النظم البرلمانية يكون البرلمان مستقلاً عن الشعب الذي انتخبه وغير قابل للاستدعاء؛ فالشعب الذي اختار نوابه ليس من حقه استدعاءهم لمراجعتهم أو محاسبتهم، ويكون عقابهم الشعبي الوحيد هو عدم انتخابهم مرة أخرى في الدورة البرلمانية التالية، وهو عقاب هزيل لا يجدي. ويتمتع النواب بحصانة برلمانية، حصانة ضد أشياء كثيرة منها المساءلة الشعبية نفسها. أما الحكومة المنبثقة عن هذا البرلمان فهي وحدها الخاضعة للاستدعاء والاستجواب والحساب، بل وسحب الثقة أيضاً، لكن من قبل البرلمان نفسه لا من قبل الشعب. البرلمان إذن يحمي الحكومة من الرقابة الشعبية والمساءلة الشعبية، ومن العزل الشعبي أيضاً. من حق البرلمان وحده مساءلة الحكومة واستجوابها، لكن هل من حق الشعب استدعاء البرلمان واستجوابه ومحاسبته وسحب الثقة منه؟ لا. هذه إذن هي ديكتاتورية البرلمان. طوال الفترة البرلمانية يكون البرلمان مستقلاً عن الشعب وغير قابل للمحاسبة وغير قابل للعزل، متمتعاً بحصانة، وهي حصانة من الشعب نفسه. ولذلك فالحكم البرلماني ليس حكماً شعبياً بالضرورة ومن الأصل، بل يمكن أن يكون مضاداً للحكم الشعبي ولمبدأ السيادة الشعبية، أي مضاداً للديموقراطية ذاتها. الحكم البرلماني هو حكم ليبرالي، والليبرالية ليست هي الديموقراطية. لقد كان من المفترض في الديموقراطية أن تكون هي السيادة الشعبية، لكن الحكم البرلماني محصن

(1) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 34.

ضد هذه السيادة الشعبية. لكن هل يقف الشعب مكتوف الأيدي تجاه برلمان لا يريده؟ لا. إن برلماناً لا يريده الشعب ويعمل ضد صالح الشعب ومحصن ضد هذا الشعب نفسه يمكن للشعب حله بفعل شعبي رافض يستعيد به الشعب سلطاته المسلوبة منه، أي بثورة. وغالباً ما تكون الثورة الشعبية على حكم برلماني غير شعبي هي أوضح تعبير عن الديموقراطية؛ وقد كان من أسباب ثورة ٢٥ يناير تزوير انتخابات مجلس الشعب سنة ٢٠١٠.

استخدام الفصل بين السلطات ضد الإرادة الشعبية

يقول شميت إن الفصل بين السلطات، وخاصة التقسيم الثلاثي لها إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية، مع الفكرة القائلة إن سلطة الدولة لا يجب أن تتجمع في نقطة واحدة، هو النقيض التام للمفهوم الديموقراطي للهوية[1]. ذلك لأن مبدأ الهوية بين الدولة والشعب، أو الحكم والمحكومين، يفترض ضرورة أن تكون الدولة هي التعبير السياسي عن الإرادة العامة للشعب، أو أن تكون هي ذاتها الشعب وهو في الحكم. ولما كان الشعب كياناً واحداً موحداً ويتصف بهوية سياسية واحدة، ولما كان هو مصدر السلطات، فإن مبدأ الفصل بين السلطات مضاد لهذه الهوية السياسية الواحدة؛ إذ هو يفصل بين ما هو متحد من الأصل، ويمايز بين عناصر هوية واحدة. فالشعب هو المشرع وهو المنفذ وهو القاضي الأعلى، هو الحاكم الحقيقي على ذاته والذي يمد ذاته بقوانينه المناسبة له. أما عندما يتم الفصل بين إرادة الشعب الواحدة وتوزيعها على سلطات متمايزة تفصل بينها حدود وتوضع عليها قيود، فإن مبدأ الهوية الديموقراطي يتم العصف به. إن مبدأ الفصل بين السلطات يمكن أن يكون مضاداً لمبدأ السيادة الشعبية، والدليل على ذلك أنه عقب كل ثورة يتم وضع كل السلطات في يد هيئة أو جمعية تمثل الشعب كله بجميع سلطاته، أي يتم تعطيل مبدأ الفصل بين السلطات. ففي استعادة الشعب لسلطاته بثورة، يتم تركيز هذه السلطات في يد من يمثل الشعب كله، لحين وضع دستور جديد يعيد تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات. في الثورات الشعبية تتم تنحية مبدأ الفصل بين السلطات، لأن الشعب الذي هو مصدر السلطات قد ظهر على المسرح وأخذ زمام الفعل واسترجع سلطاته المسلوبة منه وركزها في يد من يمثله.

(1) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 36.

التناقض بين حرية التعبير عن الرأي والاقتراع السري

يشير شميت إلى تناقض آخر بين الليبرالية والديموقراطية، وهو بين حرية التعبير عن الرأي والاقتراع السري[1]. فلما كان الشعب حراً في التعبير عن رأيه، أي عن إرادته العامة السياسية، فإن هذه الحرية من طبيعتها أن تكون علنية؛ فالحق في التعبير ينطوي على الحق في التعبير «العلني». وإذا ما تم حصر هذا الحق في التعبير الخاص عن الرأي في مجالات خاصة، فسوف تكون حرية التعبير منقوصة. لا يكون التعبير عن الرأي حراً على الحقيقة ولا يكون حقاً من حقوق الشعب الأصلية إلا إذا كان علنياً. لكن المبدأ الاقتراعي في النظم الليبرالية يقوم على السرية، وبذلك يتحول الحق العام في التعبير إلى حق خاص، ويتحول العلني والعيني إلى السري والغُفْل. وبذلك تحول الليبرالية إرادة الشعب إلى اختيار وتفضيل فردي، وتعمل على تفتيت هذه الإرادة الشعبية العامة إلى مجموع حسابي لعدد من الآراء، وتحول الإرادة will إلى رأي opinion، أي إلى وجهة نظر شخصية وموقف فردي.

تواجه الليبرالية ما تسميه الجمع بين السلطات بحجة أن من يشرع القوانين إذا كان هو نفسه الذي ينفذها أو إذا كان الذي ينفذ القوانين هو الذي يضعها، فسوف يؤدي ذلك إلى الفساد والانحراف وإساءة استخدام السلطة[2]. لكن ما تتغافل عنه الليبرالية في هذه الحجة هو أن الديموقراطية في حقيقتها تستند على مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، أي أنه هو المشرع الأصلي والمنفذ الأصلي والقاضي الأصلي، وما القائمون على السلطات المختلفة سوى ممثلين ونواب لهذا الشعب ويمارسون سلطاتهم باسم هذا الشعب واستناداً على شرعية من هذا الشعب. وبالتالي فإن ما تنظر إليه الليبرالية على أنه جمع بين السلطات لا يؤدي بالضرورة إلى الفساد والانحراف والديكتاتورية، لأن السلطات مجموعة من الأصل في الشعب.

إن حقيقة مبدأ الفصل بين السلطات أنه فصل بين القائمين على هذه السلطات، لا فصل بين السلطات نفسها. لكن هذا هو ما تتغافل عنه الليبرالية، أو على افتراض حسن النية الساذج المعروف عن الليبرالية فهو عدم معرفة بحقيقة عالم السياسة. إن الهوية الديموقراطية تتضمن أشياء كثيرة على رأسها هوية التشريع والتنفيذ، أي هوية الشعب باعتباره مشرعاً مع الشعب

(1) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 39.

(2) Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p. 41.

باعتباره منفذاً ومع الشعب باعتباره قاضياً أعلى. هذه الهوية هي التي يتم التعبير عنها بلغة السياسة في مصطلح الشرعية Legitimacy. فكل السلطات تجد شرعيتها من الشعب، لسبب بسيط وهو أن القائمين على السلطة يمارسونها باسم الشعب، لأن الشعب هو مصدر شرعيتهم. ويظهر أثر هذه الهوية في العملية السياسية نفسها؛ فالقانون يصدر «باسم» الشعب، ويتم تنفيذه باسم الشعب أيضاً. وبالتالي فإن الجمع بين السلطات لا يتناقض أبداً مع الديموقراطية، طالما كان هذا الجمع مطلباً شعبياً، إذ يمكن أن يكون هو التعبير الأكمل والأنقى عن السيادة الشعبية الديموقراطية. لكن لما كانت الدساتير الغربية أو التي على النمط الغربي كلها قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، وهو مبدأ ليبرالي كما رأينا وليس مبدأ ديموقراطياً، فقد نظرت الليبرالية إلى تعطيل هذا المبدأ بالجمع بين السلطات أو تركيزها على أنه هو الديكتاتورية والاستبداد، وبالتالي على أنه خروج عن الدستور. وهكذا تصير الديكتاتورية لدى الليبرالية غير دستورية ومضادة للحكم الدستوري. لكن الحقيقة التي تخفيها الليبرالية هي أن الديموقراطية الحقيقية هي ديكتاتورية الشعب. فلما كانت الديكتاتورية Dictatorship في معناها القانوني الروماني الأصلي هي السلطة المطلقة غير المقيدة في إملاء القوانين dictate وفي تنفيذها دون وسيط بين الإملاء والتنفيذ، ولما كان الشعب هو الذي يملي قوانينه بنفسه وهو الذي يعطي شرعية للسلطة التي تنفذ هذه القوانين، فإن الشعب هو المالك الأصلي لحق إملاء القوانين وتنفيذها، أي هو الديكتاتور. تكره الليبرالية الديكتاتورية في حين أن الديموقراطية هي ديكتاتورية الشعب. وإذا أراد الشعب وضع كل حقوقه الأصلية في التشريع والحكم، ووضع أي حق من حقوق السيادة التي هو مصدرها ومنبعها الأصلي في يد شخص أو هيئة أو مجلس أو جمعية وطنية شعبية، فلن يكون هذا متناقضاً أبداً مع الديموقراطية باعتبارها هي السيادة الشعبية؛ بل يمكن أن يكون تفويض الشعب لسلطاته السيادية إلى شخص يمثله هو أعلى وأكمل تعبير عن الديموقراطية، والتوكيد الأنقى لهوية الحاكم والمحكوم.

المعنى الشعبوي للدستور

هناك معنيان للدستور: الدستور بالمعنى الديموقراطي الشعبي السياسي، والدستور بالمعنى القانوني الإجرائي الليبرالي[1]. ويظهر مبدأ الهوية الديموقراطي في المعنى الأول للدستور.

(١) عمل شميت على تعميق الفروق بين هذين المعنيين إلى الحدود القصوى في كتابه «القانونية والشرعية»:

فالدستور وفق هذا المعنى الأول هو تعبير عن إرادة الشعب، وعن أن شعباً ما قد منح ذاته نظامه السياسي. الدستور إذن هو الصيغة التوكيدية الإقرارية التي تعبر عن هوية الشعب والدولة[١]. كان هذا هو المعنى الأصلي للدستور في الثورات الأوروبية وخاصة الثورة الفرنسية، لكن القوى البورجوازية عملت على الالتفاف حول هذا المعنى الشعبوي الأصلي للدستور باعتباره معبراً عن السيادة الشعبية، وباعتبار فعل تأسيس الدستور فعلاً شعبوياً populist أصيلاً، بإدخال المبدأ الليبرالي في الفصل بين السلطات، والمعيار الليبرالي في الحقوق الفردية؛ فصار الدستور من جراء ذلك مفتتاً للإرادة العامة التي لم يُسمح لها بأن تجتمع في اتحاد السلطات المستمدة في الأصل من الشعب، وضامناً لمجرد حقوق فردية، وتم تفتيت الشعب إلى أفراد وصارت الحقوق حقوقاً فردية لا حقوقاً اجتماعية شعبية[٢]. تضمن النظم الليبرالية الغربية حقوقاً فردية لا حقوقاً اجتماعية. فهي تحافظ على حرمة الفرد وملكيته الخاصة وحريته في العقيدة والفكر والتعبير؛ لكن بمجرد ما أن تتحول الحقوق الفردية إلى حقوق اجتماعية في الإضراب والتظاهر والتجمع الشعبي حتى تواجه تلك النظم هذه الحقوق بشراسة، مثلما فعلت أمريكا مع حركة وول ستريت.

إن وضع الدستور هو تعبير عن الوعي الذاتي والهوية السياسية لشعب ما، ويضرب شميت مثالاً على هذا من الثورة الفرنسية. يقول شميت مستفيداً من توكفيل إن النظام القديم للدولة الفرنسية السابق على الثورة قد عمل على تركيز السلطات وعلى المركزية التي أدت إلى تشكيل هوية واحدة للشعب الفرنسي. هذه الهوية التي سبق تكونها اندلاع الثورة كانت من أهم أسباب الوعي الذاتي السياسي للشعب الفرنسي، ذلك الوعي السياسي الذي مكن الشعب الفرنسي من وضع دستور ديموقراطي جديد بعد الثورة. الثورة الفرنسية هي النموذج المثالي لشميت.

= Schmitt, Legality and Legitimacy. Translated by Jeffrey Seitzer. (Durham and London: Duke University Press, 2004).

(1) Schmitt, Constitutional Theory, pp. 59ff, 97ff.

(2) Cf. C.B. Macpherson, The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke. (Oxford: Oxford University Press, 1962); Macpherson, Democratic Theory: Essays in Retrieval. (Ontario: Oxford University Press, 2012, first published 1973), pp. 39 ff.

التمثيل في مقابل الحضور

يلعب شميت على مفهومي التمثيل re-present، والحضور present. الديموقراطية الشعبية تفترض شعباً حاضراً present، لا شعباً يمثله كيان آخر re-present. والشعب يكون حاضراً في المجال العام، في الشارع، في حالة الثورات والمسيرات المليونية والتجمعات الشعبية والمظاهرات والإضرابات. أما التمثيل فهو يفترض شعباً غائباً غير حاضر بنفسه لتمثيل نفسه بنفسه. والشعب لا يمكن أن يُمثل[1]، بل هو يحضر وحسب. ذلك لأن التمثيل لا يمكن أبداً أن يكون الشعب كله، بل لقطاع منه أو لمصلحة جزئية خاصة. إن الفعل السياسي الأصلي والأصيل الذي يقوم به الشعب هو الحضور المباشر أمام سلطة ما، وهو يحضر أمامها إما لكي تنفذ إرادته أو ليعزلها إذا لم تنفذ إرادته. فالشعب كما قلنا لا يناقش بل يأمر وحسب. إن الحضور الحقيقي للشعب يكون أمام من ينفذ إرادته لا أمام من يمثله. إن العلاقة الديموقراطية الحقيقية هي بين شعب حاضر وقائد ينفذ ما يأمر به الشعب دون أي وسيط آخر. هذا القائد لا يكون ممثلاً للشعب بل مفوضاً من الشعب، وهو مفوض بأي شيء يفوضه فيه الشعب، فالتفويض الشعبي بلا حدود. يعود شميت بذلك إلى المعنى اليوناني الأصلي للديموقراطية المباشرة.

أما التمثيل كما يمارس في النظم الليبرالية الغربية فهو في حقيقته ليس تمثيلاً للشعب، بل تمثيل لمصالح قطاعية، اقتصادية وإقليمية وحزبية. إن النائب البرلماني ليس ممثلاً للشعب بل هو ممثل لحزبه إذا كان منتمياً لحزب، أو ممثلاً لتيار سياسي ما؛ وهذه الحالة بذلك هي تمثيل مضاعف re-represent، فهو يمثل التيار السياسي الذي يمثل قطاعاً من المجتمع، أو يمثل الحزب الذي يمثل أعضاءه، وهذا التمثيل المضاعف يضعف العلاقة التمثيلية الأصلية التي من المفترض أن تكون بين النائب ومن انتخبه. أما الديموقراطية الحقيقية فهي لا تقوم على التمثيل بل على التفويض، لا تقوم على الصندوق الانتخابي بل على حضور الشعب بنفسه أمام من يفوضه هذا الشعب. الصندوق الانتخابي سري وغفل ولاشخصي وفردي ونتيجته مجموع حسابي لاختيارات فردية، أما الديموقراطية فهي العلنية والعينية الموجودة في تجمع شخصي للشعب في الشارع، وهي حضور شخصي بين الشعب والسلطة الشعبية الممثلة في قائد شعبي، في علنية وصراحة ومباشرة وانفتاح، دون وسائط. إن أي التفاف حول هذا المعنى الأصلي للديموقراطية ينقص منها

(١) وهي فكرة روسو الشهيرة في كتابه "العقد الاجتماعي" والتي لم ينتبه إليها الليبراليون.

ويسحب من رصيدها ويحيدها ويمكن أن يكون نفياً لها. وإذا كانت هذه هي الديكتاتورية، فإن الديموقراطية هي ديكتاتورية الشعب.

يقول شميت: «إن الأمة حاضرة present. وهي لذلك ليست في حاجة إلى أن تُمثَّل re-presented، ولا يمكن أن يمثلها أحد غير ذاتها [باعتبارها أمة]»[1]؛ ولذلك فالتمثيل لا يمكن أن يكون لأمة بأكملها، بل لقطاع منها. فالتمثيل دائماً ما يكون قطاعياً جزئياً. حتى البرلمان في مجموعه وباعتباره هيئة لا يمكن أن يمثل الأمة كلها وفي جوهرها العيني، ولا يمكن أن يحل محلها، ولا يمكن أن يغيبها ويحضر هو بدلاً منها. إن الحضور العيني والشخصي للشعب أقوى من العلاقة «التمثيلية» الهزيلة التي يجسدها البرلمان، التي هي في حقيقتها «تمثيلية»، أي مسرحية كبيرة.

محاولة شميت التخفيف من حدة المواجهة بين التمثيل والهوية

لكن لا ينحي شميت مبدأ التمثيل نهائياً، بل يقصد التأكيد على أن كل دولة تعتمد على مبدأي التمثيل والهوية معاً وفي الوقت نفسه، على الرغم من تقابلهما. إنهما متقابلان على طريقة التقابل الأرسطي، أي ليسا متناقضين. ولذلك فهما متكاملان ويمثلان طريقتين متقابلتين لتشكيل الوحدة السياسية للأمة. ففي الحالة القصوى المثالية التي يكون فيها كل مواطني الدولة حاضرين ومجتمعين معاً كما في الديموقراطيات القديمة، أو ديموقراطيات المدن الأوروبية والأمريكية ذات الحكم الذاتي في مطلع العصر الحديث وحتى القرن التاسع عشر[2]، فإن مبدأ التمثيل لا يختفي تماماً كما يبدو للوهلة الأولى؛ ذلك لأن هذا التجمع ليس لكل الشعب بل لمن له حق التصويت من المواطنين البالغين، واستبعاد الأطفال، بل والنساء في بعض الأحيان. وفي هذه الحالة فإن الديموقراطية المباشرة تنطوي على عنصر تمثيلي؛ فهؤلاء المجتمعون من المواطنين يمثلون الوحدة السياسية للأمة لا مجرد أنفسهم باعتبارهم مواطنين لهم حق التصويت. أما في الحالة التمثيلية القصوى وهي الحالة البرلمانية الخالصة، فإن مبدأ الهوية أيضاً لا يختفي، ذلك لأن كل الدساتير تنص على أن النواب في البرلمان هم نواب الشعب كله

(1) Schmitt, Constitutional Theory, p. 239.

(2) Peter Kropotkin, The Conquest of Bread and Other Writings. (Cambridge University Press, 1995), pp. 36 ff.

ويمثلون الأمة بأسرها، وكل واحد منهم يمثل الأمة ويتحدث باسمها، وبعض الدساتير مثل دستور فايمار[١] الذي يستشهد به شميت كثيراً ينص على أن نواب البرلمان هم مفوضو الشعب (المادة ٢١)[٢]. لكن وفوق كل ذلك فإن الهوية السياسية تظهر بصورة أوضح في الاستفتاء الشعبي، حيث لا يختار الشعب شخصاً، بل يوافق على قرار أو يرفضه. وهنا يزول عنصر السرية الذي للصندوق الانتخابي.

يتحدث شميت عن «تخوم» الهوية الديموقراطية boundary، ويقصد بها أن الهوية الديموقراطية الكاملة لايمكن تحقيقها بالكامل في الدولة الحديثة، ولذلك لا غنى عن مبدأ التمثيل، الذي هو نفسه لديه تخومه[٣]. لا يتحدث شميت عن حدود limits بل عن تخوم، والتخوم قابلة للتوسع والامتداد، في حين أن الحد نهائي ولا يمكن تخطيه. وقد حاول ماكفيرسون توسيع تخوم الهوية الديموقراطية بتركيزه على مستويات تمثيلية أخرى في تجارب لاغربية عديدة مثل السوفييتات والمجالس الشعبية. توكفيل أيضاً كان قد حاول التأكيد على الديموقراطية باعتبارها حكماً ذاتياً ينشأ تلقائياً من حكم المدن الناشئة في أمريكا الشمالية وذلك في كتابه «الديموقراطية في أمريكا» عندما تحدث عن الديموقراطية الطبيعية والتلقائية للمدن الأمريكية، وهي تجربة سرعان ما انتهت بقدوم المجتمع الجماهيري، وكانت منشأ الديموقراطية في بدايتها فقط لا في تطوراتها اللاحقة. والملاحظ أن توكفيل كان يكتب عن أمريكا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

مبدآ الهوية والتمثيل هما الأساسان المتقابلان اللذان يؤسسان للدولة باعتبارها الوحدة السياسية لشعب ما. الهوية تجد تعبيرها الأوضح في الثورة وفي جمعية وطنية، وفي استفتاء شعبي وفي دستور؛ أما التمثيل فهو المبدأ الحاكم للحكومة والمؤسس لها، ولذلك نقول «حكومة تمثيلية» representative government ولا نقول دولة تمثيلية representative state. فالحكومة تمثل الشعب، أما الدولة والدستور والمؤسسات الدستورية فهي لا تمثل الشعب بل هي تعبر عنه. أما الليبرالية فقد اختزلت الدولة والنظام السياسي والدستور في الحكومة، وأحلت مبدأ

---

(١) هو الدستور الذي تم وضعه لألمانيا سنة ١٩١٩ في مدينة فايمار التي شهدت اجتماع الجمعية التأسيسية بعد انهيار النظام الإمبراطوري وإعلان الجمهورية، وظل فعالاً حتى وصول هتلر إلى السلطة سنة ١٩٣٣

(2) Schmitt, Constitutional Theory, p. 240.

(3) Schmitt, Constitutional Theory, p. 241.

التمثيل محل مبدأ الهوية، وضاع مبدأ التعبير، وصارت الدولة ممثلة للشعب في حين أنها يجب أن تكون هي تعبير عن الشعب، أو أن تكون هي الشعب نفسه وهو يحكم إذا ما سرنا بمنطق الهوية الديموقراطي إلى نهايته. وقد وجد اختزال الدولة في الحكومة التعبير النظري عنه في كتاب جون لوك «رسالتان في الحكومة»، حيث حلت الحكومة التمثيلية لديه محل الدولة، وصارت السلطة التشريعية، أي البرلمان، هي جوهر الدولة ذاتها.

يذهب شميت إلى أن البورجوازية أثناء عملية وصولها إلى السلطة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قامت بالمواجهة القصوى بين مبدأي الهوية والتمثيل. في البداية قدمت البورجوازية نفسها على أنها هي الشعب، خاصة لدى سييز في كتابه «ما هي الطبقة الثالثة؟»، وتحالفت مع الطبقات الشعبية، ثم حدث الانفصال بعد ذلك، وأثناء الثورة الفرنسية ذاتها. وفي القرن التاسع عشر واجهت البورجوازية كلاً من الملكية المطلقة والديموقراطية المطلقة معاً، وأحلت مبدأ التمثيل بالكامل محل مبدأ الهوية. هذه المواجهة التاريخية هي التي ورثها القرن العشرون وصارت ملازمة لكل تجارب الديموقراطية حتى الآن. ويقول شميت إن الديموقراطية التمثيلية تمثل حلاً وسطاً compromise بين المبدأ التمثيلي الأرستقراطي ومبدأ الهوية الديموقراطي[1].

اقتراحات شميت بتوسيع مجال الهوية الديموقراطية في اتجاه لاسلطوي

قد يبدو من نظرية شميت في الهوية الديموقراطية أنها تنزع نحو السلطوية والديكتاتورية والدولة الشمولية، لكن بصرف النظر عن محاولات الرد على هذه الاتهامات، إلا أن شميت يبدو أنه كان على وعي بها، ولذلك حاول تقديم بعض الاقتراحات التي توضح هدفه الحقيقي وهو توسيع قاعدة الديموقراطية الشعبية وتحقيق أفضل لمبدأ الهوية في اتجاه مزيد من المشاركة الشعبية في الرقابة والإدارة والتشريع. تتلخص هذه المقترحات في:

١) توسيع أقصى للحق التصويتي حتى يشمل الغالبية العظمى من الشعب، بتخفيض السن المسموح به للتصويت، إلى ١٦ سنة مثلاً. فالشعب المصري مثلاً يبلغ التسعين مليوناً، ومن له حق التصويت يبلغ ٥١ مليوناً، والعدد المثالي يجب أن يقترب من هذا المجموع الكلي للسكان.

(1) Schmitt, Constitutional Theory, pp. 249-252.

٢) التوسيع الأقصى لطرق الانتخاب المباشر حتى يشمل انتخاب الوزراء والمحافظين والمديرين والإداريين، وزيادة عدد الدورات الانتخابية وإنقاص زمني لكل دورة، وإمكان استدعاء الموظفين المنتخبين أمام من انتخبهم، والحل السهل للهيئات المنتخبة، والعزل السريع المباشر لأي مسؤول أساء استخدام سلطته، بآليات شعبية لا بآليات قانونية.

٣) أقصى توسيع ممكن لعملية اتخاذ القرار من قبل مواطني الدولة الذي لهم حق التصويت (التصويت الشعبي)، أي أن يكون التصويت على قرارات لا على أشخاص، وإنهاء احتكار الموظف العام لعملية اتخاذ القرار[1].

٤) التجنيد الإجباري

٥) ضريبة تصاعدية، وحماية دستورية وقانونية من ديكتاتورية رأس المال.

٦) رفع القيود عن التأهل للوظيفة.

٧) الإقلال من السلطة التفويضية للموظف العام، كي لا يكون من حقه تفويض من يشاء دون الرجوع لمرؤوسيه أو للمواطنين.

٨) إدخال وتوسيع وظيفة المفوضين، وتساويهم مع الموظفين العموميين.

٩) إزالة المواجهة بين التمثيل والهوية، بحيث يقترب التمثيل من التعبير عن مبدأ الهوية، أو بالأحرى إدخال مبدأ التعبير بينهما كحل وسط وكوسيط.

١٠) وضع رئيس الدولة باعتباره حامياً للدستور وليس مجرد مطبق أو محترم للدستور والقانون. مع حق الرئيس في إيقاف البرلمان أو حله إذا استولت عليه قوة معادية للديموقراطية وتهدف الانقلاب عليها وعلى الدستور.

١١) علاقة مباشرة بين الحكومة والمواطنين، عن طريق: أ) زيادة الهيئات المنتخبة ذات الصلاحيات الإدارية وترتيبها تصاعدياً حتى تملأ الفراغ بين المواطنين والحكومة وكي تكون الحكومة منتخبة من هيئات منتخبة سابقة عليها. ب) حق المواطنين في استدعاء البرلمان وأعضائه ومحاسبتهم أمام هيئة منتخبة وسيطة بين المواطنين والبرلمان.

(1) Schmitt, Constitutional Theory, p. 280.

١٢) التوسع في الحكم الذاتي للأحياء والمدن والمحافظات والمقاطعات[1]، كي يكون القائمون على كل هذه القطاعات منتخبين من الشعب.

خاتمة

في نظام ديموقراطي شعبي حقيقي، لا يمكن تمييز إرادة الدولة عن إرادة الشعب، ففي هذا النظام تكون الدولة هي الشعب والشعب هو الدولة. هذا هو المثال المطلق والنموذجي للهوية الديموقراطية. ولذلك يضحي المواطنون بحياتهم في الحروب التي تدخلها الدولة، لأن الدولة هي هم، هي أنفسهم والتجسيد الأعلى لإرادتهم، لا إرادتهم السياسية وحسب بل لإرادتهم في الحياة.

إن أي نظام يحقق هوية أصيلة لجزء من الشعب مفضل على البرلمان لأنه يكون بذلك ديموقراطية شعبية مباشرة وليست تمثيلية هزلية. والأمثلة على النظم المميزة لهذه الهوية الأصيلة هي ما لم يضعه شميت، لكنها هي النقابة والاتحاد والمجالس المحلية والجمعيات التعاونية الإنتاجية والزراعية.

إذا ظهر هذا المعنى للديموقراطية الشعبوي على أنه مثالي لا يمكن تحقيقه في الواقع، فمعنى هذا أن الديموقراطية ذاتها ما هي إلا مثال كبير لا يمكن تحقيقها في الواقع. لكن المثالية التي يظهر بها هذا المعنى للديموقراطية ليست بسبب عيب في هذا المعنى، بل بسبب أن الواقع نفسه لا يتيح لهذا المعنى أن يتحقق، ويقذفه إلى عالم المثاليات.

(1) Schmitt, Constitutional Theory, p. 298.

المراجع

- Kropotkin, Peter, **The Conquest of Bread and Other Writings.** (Cambridge University Press, 1995),

- Macpherson, C. B., **The Real World of Democracy.** (Toronto: The House of Anansi Press, 2006; Lectures delivered 1965)

- ----------, **The Life and Times of Liberal Democracy.** (Oxford/ New York/ Toronto: Oxford University Press, 1977)

- ----------, **The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke.** (Oxford: Oxford University Press, 1962)

- ----------, **Democratic Theory: Essays in Retrieval.** (Ontario: Oxford University Press, 2012, first published 1973)

- Negri, Antonio, **Insurgencies. Constituent Power and the Modern State.** Translated by Maurizia Boscagli. (Minneapolis and London: University of Minnesota Press, 1999).

- Pufendorf, **The Political Writings of Samuel Pufendorf.** Edited by Craig L. Carr, translted by Michael J. Seidler. (New York: Oxford University Press, 1994)

- ----------, **Dictatorship. From the Origin of the Modern Concept of Sovereignty to Proletarian Class Struggle.** Translated by Michael Hoelzl and Graham Ward. (Cambridge and Malden: Polity Press, 2014)

- ----------, **Constitutional Theory.** Translated and ed. By Jeffrey Seitzer. (Durham/ London: Duke University Press, 2008)

- ----------, **State, Movement, People: The Triadic Structure of the Political Unity (1933).** Edited and translated by Simon Draghici. (Corvallis: Plutarch Press, 2001)

- ----------, **Political Theology. Four Chapters on the Concept of Sovereignty.** Translated by George Schwab. (Cambridge and London: MIT Press, 1985)

- Schmitt, **The Crisis of Parliamentary Democracy.** Translated by Ellen Kennedy. (Cambridge and London: MIT Press, 1985)

- Schmitt, **Legality and Legitimacy**. Translated by Jeffrey Seitzer. (Durham and London: Duke University Press, 2004)

- Sieyès, Emmanuel Joseph: «What is the Third Estate", in Political Writings. Translated by Michael Sonenscher. (Indianapolis/ Cambridge: Hackett, 2003)